وغير الزراعية، من ٣٩ بالمئة، العام ١٩٦٠، الى ١٧ بالمئة، العام ١٩٧٥.

وبالنظر الى هيكل الصادرات الصناعية الاسرائيلي، يلاحظ غلبة الصادرات المتقدمة، خاصة في بعض المنتجات المعدنية التي بلغت نسبتها نحو عشرة بالمئة من اجمالي الصادرات الصناعية، بينما مثّلت الصادرات الرئيسة نحو ١٨ بالمئة من اجمالي الصادرات، وهي تتنوّع لتشمل الادوية والآلات الدقيقة ومنتجات الصناعات الالكترونية[٥١].

وقد استمرت صادرات المعادن والمعدات الكهربائية ومعدات النقل والمواصلات في ارتفاع متواصل، حيث تضاعفت قيمتها من ٧٠ مليون دولار، العام ١٩٧٠، الى ١٩٤ مليون دولار، العام ١٩٧٥، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف، والى ١٢٥١,٢ مليون دولار، العام ١٩٨٠، اي ما يقرب من ١٨ ضعفاً، والى ١٥٣٨,٥ مليون دولار، العام ١٩٨١، أي أكثر من ٢٠ ضعفاً[٥٢].

وعلى الرغم من تباطؤ معدل نمو الصادرات عامة، في النصف الاول من الثمانينات، حيث شهدت البلاد مرحلة تدهور اقتصادي خطير، بسبب ارتفاع نسبة التضخم من ٣٠ بالمئة، العام ١٩٧٧، الى ٤٠٠ بالمئة، العام ١٩٨٤، وتعاظمت الديون وتضاعف العجز في الميزانية الذي مثل ٢٥ بالمئة من قيمة الانتاج العام، الّا ان معدل الصادرات تزايد العام ١٩٨٤، فبلغ ٥٨٠٤ ملايين دولار، مقارنة بالعام ١٩٨٣ الذي بلغ ٥١١٢ مليون دولار، أي بزيادة ٧٠٠ مليون دولار. امّا الواردات، فقد شهدت، في المقابل، انخفاضاً بمقدار ٢١١ مليون دولار؛ اذ سجلت ٨٢٨٩ مليون دولار العام ١٩٨٤، بينما سجّلت ٨٥٠٠ مليون دولار العام ١٩٨٣. وعلى الرغم من ان معدل نمو الصادرات، في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣، كان ١٢,١ بالمئة، فقد انخفض الى ٧,٩ بالمئة في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤؛ الّا ان هذا الوضع لم يكن ذا تأثير كبير، وذلك نظراً الى ما صحبه في الفترتين من انخفاض حجم الواردات بصورة ملحوظة، حيث كان ١٣ بالمئة؛ ثم انخفض الى ١,٤ بالمئة، في الفترتين على التوالي.

اما بالنسبة الى الصادرات الصناعية، وهي التي تهمّنا، فيلاحظ ان النسبة المئوية قد انخفضت في قطاع الصادرات للمنسوجات والملابس من تسعة بالمئة من اجمالي الصادرات، في العام ١٩٦٥، الى ستة بالمئة، العام ١٩٨٦. الّا ان هذا الوضع لم يتشابه مع القطاعات الاخرى، وخاصة قطاع صادرات الآلات ومعدات النقل الذي شهد تطوراً ملحوظاً. فبينما بلغ، العام ١٩٦٥، اثنين بالمئة من اجمالي الصادرات، الّا انه ارتفع، العام ١٩٨٦، الى ٢٠ بالمئة[٥٣].

الصادرات العسكرية

تعتبر اسرائيل من اهم الدول غير المتقدمة المصدرة للسلاح في العالم. وقد وضعها تقرير معهد استكهولم الدولي لابحاث السلام، العام ١٩٨٦، على قمة الدول المصدّرة للسلاح. وطبقاً للمعلومات الواردة، يلاحظ ان قيمة صادراتها من الاسلحة، في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، بلغت ٦٨٠ مليون دولار طبقاً لاسعار العام ١٩٧٥، محققة بذلك رقماً فاق قيمة صادرات كل من البرازيل ومصر وكوريا الجنوبية وسنغافوره وجنوب افريقيا واندونيسيا والارجنتين. وهذه الدول من اكبر دول العالم الثالث المصدرة للاسلحة. ويشير هذا الرقم، أيضاً، الى انها حققت اكثر ممّا حققته كل من مصر وكوريا الجنوبية وسنغافوره وجنوب افريقيا واندونيسيا والارجنتين مجتمعة (٦٧٨ مليون دولار).

واذا استبعدنا امكانية قيام هذه الدول باعادة تصدير بعض الاسلحة التي استوردتها، لسجّلت اسرائيل اكبر معدل من قيمة الصادرات (٦١٧ مليون دولار)، متفوقة بذلك على الدول آنفة